التي يحرص كل منها على الاشتراك في اللعبة الديموقراطية الكلاسيكية ، من خلال احترام حقوق مناوئيه السياسيين ، حفاظا على مصلحته ومصلحة النظام بأسره . كذلك فان عجز أي حزب من الاحزاب الصهيونية في فلسطين ، ومن ثم في اسرائيل ، على الانفراد بالحكم وحده ، لان أيا منها لم يكن مرة يتمتع بالاكثرية المطلقة او النسبية ، دفع هذه الاحزاب الى البحث عن طريقة تتقاسم بها الحكم فيما بينها من جهة ، مما أدى الى قيام نظام حكم ديموقراطي تقليدي في اسرائيل ، يرتكز على حرية الاحزاب الصهيونية ، ويستمد قوته من الانتخابات العامة ، ويمارس الحكم باشراف مجلس نواب منتخب .

أما تأثير الاوضاع السياسية عامة والاطماع الاسرائيلية خاصة على الاوضاع القانونية للسكان العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة فواضح للغاية . لقد توجهت اسرائيل خلال مراحل حربها مع العرب سنة ١٩٤٨ ، وبعد ذلك ، الى ضم كل الاراضي التي احتلتها يومها ، بما في ذلك تلك التي كانت خارج حدود الدولة اليهودية حسب قرارات التقسيم لسنة ١٩٤٧ ومنها تلك التي كان العرب يسكنونها بكثافة ، كمنطقة الجليل ، او تلك التي ضمت اليها بعد اتفاق الهدنة الاسرائيلية ــ الاردنية سنة ١٩٤٩ ، كمنطقة المثلث ، معتبرة تلك المناطق جزءا لا يتجزأ من اراضيها ، ولهذا اتخذت كل الخطوات الضرورية ، القانونية والعملية ، لتصنيف سكان تلك المناطق العرب كمواطنين في الدولة الصهيونية ، رسميا على الاقل . أما بالنسبة للمناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، والتي لم تساعد الظروف السياسية والموضوعية اسرائيل على ضمها اليها ، فأن الوضع يختلف ، حيث لا تزال تلك المناطق تصنف وفقا للقانون الاسرائيلي كمناطق محتلة ، او ، اذا اردنا استعمال التعبير الاسرائيلي الرسمي : « مناطق محتفظ بها » ، ويفترض ان يخضع سكانها للتعليمات التي تنص عليها المعاهدات الدولية السارية المفعول في مثل هذه الحالات . ولكن يشذ عن هذه الحالة وضع مدينة القدس التي اعلنت اسرائيل عن ضمها اليها ، مع بعض ضواحيها ، بعد فترة وجيزة من احتلالها .

بناء على ما تقدم نرى ان هناك ثلاثة اوضاع قانونية منفردة تتعلق بالسكان العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة ، اولها ذلك الوضع الذي ينطبق على السكان العرب في اسرائيل وثانيها ذلك الوضع السائد في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ عدا مدينة القدس ، وثالثها الوضع الخاص بالقدس وحدها . وفيما يلي نعرض كل واحد من هذه الاوضاع الثلاثة على حدة .

٢ ــ الوضع القانوني للسكان العرب في اسرائيل

يعتبر السكان العرب في اسرائيل ، رسميا على الاقل ، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات مع السكان اليهود . والسلطات الاسرائيلية ، التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وان كانت تعترف بهذه المساواة وتمارسها في مجالات عديدة ، منها مثلا تلك المتعلقة بالقضايا المدنية او القضايا الجزائية البحتة او العلاقات بين الافراد ، فانها تغير موقفها بشكل واضح عندما يتعلق الامر بالمسائل التي تمس « المصالح الحيوية » الاسرائيلية ، كحقوق المواطنة او قضايا الامن والاستيطان الصهيوني ، حيث تلجأ الى التمييز ضد « المواطنين » العرب ، قانونا وممارسة ، بشكل مفضوح يغلف عادة بصياغات قانونية مفذلكة ومعقدة ، واحيانا يظهر بصورة واضحة للغاية .

ان التمييز قانونا ضد السكان العرب ينحصر ، كما أشرنا ، في النواحي التي تعتقد السلطات الاسرائيلية انها تمس طابع اسرائيل الصهيوني ، وهو أحيانا مفهوم واسع للغاية يؤثر على اوضاع العرب وشؤون معيشتهم اليومية . أما اول هذه المجالات فهو